المحور الثاني: الاتجاهات الحديثة للتكتلات الاقتصادية الاقليمية

المحاضرة السادسة: دوافع التكامل الاقتصادي الاقليمي و آثاره.

دوافع التكامل الاقتصادي الاقليمي

لا يعتبر تكوين التكامل الاقتصادي الإقليمي بين مجموعة من الدول هدفا في حد ذاته، بل هو وسيلة لتحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية وغير الاقتصادية لهذه الدول بما يتناسب مع ظروف البيئة العالمية المحيطة بها. ويمكن تحديد الدوافع الكامنة وراء الاتجاه نحو الإقليمية على النحو التالي:

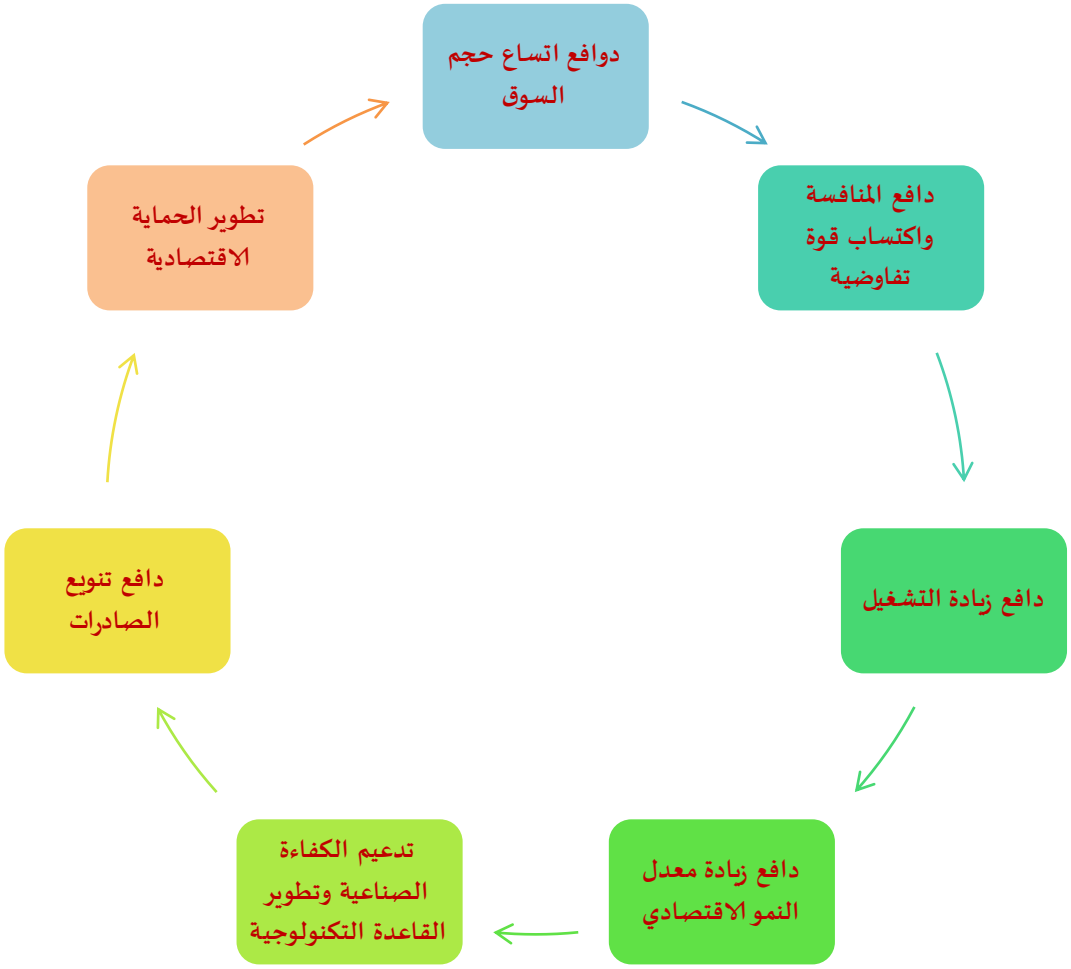

دوافع اتساع حجم السوق:

يؤدي التكامل الاقتصادي إلى توسيع السوق نتيجة لقيام سوق إقليمية بدلا من أسواق الدول الفردية، فاتساع حجم السوق يؤدي إلى إمكانية تمنع المشروعات المنشأة في نطاق التكامل بوفرات النطاق، لأن التكامل الاقتصادي ينشأ مجموعة متكاملة من الصناعات ذات الحجم الكبير وتكون كل صناعة من الصناعات المنشأة طلبا على منتجات الصناعات الأخرى، وبما أن حجم السوق يحدد حجم المؤسسة وحجم المؤسسة

يحدد تكاليف الإنتاج فإن السوق ذات الحجم الكبير تتيح الفرصة لقيام المؤسسات الكبيرة ذات الوفرات في تكاليف الإنتاج تقل معها الوحدة الواحدة ومن ثمة القدرة على المنافسة.

وينعكس تمتع المشروعات بوفرات النطاق على عدد من العناصر المؤثرة على التكاليف مثل:

دافع المنافسة واكتساب قوة تفاوضية:

لا شك أن ضيق السوق في كثير من الدول الوطنية هو أحد العوامل المساعدة على انتشار ظاهرة الاحتكار، وما قد يترتب على ذلك من ارتفاع الأسعار، لكن التكامل الاقتصادي يزيد من نطاق السوق والقضاء على ظاهرة الاحتكار وقيام المنافسة العادلة بين المشروعات الإنتاجية

كما تسعى الدول الأعضاء في المشروع التكاملي إلى اكتساب قوة تفاوضية - تساومية - من خلال عمليات التكامل الاقتصادي الإقليمي قادرة على ضمان تسهيلات ومنافع أكبر لمجموعة هذه الدول تفوق تلك التي يمكن أن تتحقق في حالة دخولها نطاق التعامل الدولي بشكل منفرد. ويمكن أن يتحقق ذلك عن طريق سيطرة هذه الدول على نسبة مهمة من الإنتاج في حالة تكاملها بالشكل الذي يتيح قوة تفاوضية أكبر تمكنها من تعديل شروط التبادل الدولي لصالحها أي الحصول على عائد أكبر مقابل صادراتها.

يمكن قياس معدل التبادل الدولي بقسمة الرقم القياسي لأسعار الصادرات على الرقم القياسي لأسعار الواردات. فإذا كان الناتج أكبر من الواحد الصحيح يعني تحسن شروط التبادل. أما إذا كان أقل من الواحد الصحيح يعني تدهور شروط التبادل الدولي

دافع زيادة التشغيل:

يتيح السوق الكبير الحجم وما يصاحبه من زيادة حجم الإنتاج قدرا أكبر من الفرص التشغيلية وهو ما يساهم في الحد من البطالة حيث يمكن استيعاب فائض العمل الموجود لدى بعض الدول المتكاملة من خلال الحاجة إليه في الدول الأخرى التي لديها قدر أقل من العمل مما يساعد على تخفيض تكاليف التدريب وتطوير نوعية عنصر العمل نتيجة لتنوع تركيب الطلب على العمل جراء تنوع النشاطات الاقتصادية.

دافع زيادة معدل النمو الاقتصادي:

يتيح التكامل الاقتصادي الإقليمي بيئة ملائمة لإحداث التنمية الاقتصادية حيث أنه بتنسيق السياسات الاقتصادية على قدر عالي من الكفاءة يمكن الوصول إلى استغلال أمثل للإمكانيات الاقتصادية للدول الأعضاء والاستفادة من اتساع السوق ووفرة عنصر العمل، مما يؤدي إلى خلق قابلية جديدة تعمل على النهوض بالإنتاج والاستثمار والدخول والتشغيل، بالإضافة إلى إمكانية تطوير البنى الهيكلية للاقتصاد الوطني بفضل تعاظم القدرات المشتركة وتنوع المصادر الطبيعية والخامات المعدنية مما يؤدي إلى زيادة التشابك والترابط بين فروع الإنتاج على المستوى الإقليمي وتحسين استثمار الموارد وتحقيق قدرة أكبر على النمو.

دافع تدعيم الكفاءة الصناعية وتطوير القاعدة التكنولوجية:

يساهم التكامل الاقتصادي الإقليمي وفي ظروف تكافؤ الفرص في مضاعفة القدرات والإمكانيات المجتمعة للدول الأعضاء بالنسبة لمختلف الجوانب المتعلقة بالتكنولوجيا التي تتجاوز كثيرا القدرات المنفردة لأي من هذه الدول كل على حده، مما يسمح بإقامة صناعات إستراتيجية تعجز أي دولة لوحدها عن إقامتها لاعتبارات تتعلق بالحجم الأمثل وحاجتها لرؤوس أموال ضخمة وخبرات فنية عادلة.

دافع تنويع الصادرات:

إن تقلبات الأسعار والكساد الذي تتعرض له الصادرات – خاصة صادرات الدول النامية - وكذا الإجراءات الرمادية (كاتفاقية الألياف المتعددة التي كانت ما بين الو.م.أ والدول الأوربية لمنع دخول صادرات الدول النامية (خاصة المنتجات الزراعية) ذات الميزة النسبية إلى أسواق الدول المتقدمة) التي تقوم بها الدول المتقدمة تجاه صادرات الدول النامية كل هذا يحتم على مجموعة الدول النامية أن تعمل على تنويع صادراتها وتنويع الأسواق التي تتجه إليها هذه الصادرات، حيث يعتبر التصنيع لإنتاج السلع التي تصدر إلى الدول النامية يعتبر أهم عناصر سياسة التنويع الاقتصادي، ويتيح التصدير والاستيراد للمنتجات الصناعية من وإلى الدول النامية التقليل من الاعتماد على أسواق الدول الصناعية وزيادة القدرة على مواجهة التقلبات التي تتعرض لها صادراتها من المنتجات الزراعية والمواد الأولية

دافع تطوير الحماية الاقتصادية وحجة الصناعات الناشئة:

لا مجال أمام الدول النامية لتحقيق تطورها ونموها والتخلص من تبعيتها وحماية اقتصادها من الاستغلال والنهب الذي تمارسه الدول المتقدمة من خلال شركاتها العابرة للقارات ومؤسساتها الدولية المتخصصة إلا أن تتجه نحو التكتل فيما بينها من أجل تكوين حجوم اقتصادية قادرة على تقليل درجة انشغالها وتوفير هامش من الموارد والفوائض المالية.كما أن حجة الصناعات الناشئة تتزايد خلال التوجه للإقليمية، والسماح لهذه الصناعات الناشئة أن تتوسع وتتعمق في الأسواق الإقليمية وتصبح في طليعة الصناعات الإقليمية لمواجهة المنافسة الحادة مع الشركات خارج الإقليم.

وتختلف دوافع التكامل الاقتصادي الإقليمي من الدول الصناعية المتقدمة إلى الدول النامية:

الدول الصناعية

تسعى في هذا الإطار إلى زيادة حجم التجارة البينية للدول الأعضاء وتوسيع نطاق السوق أمام المشروعات في كل دولة بما يسمح بالاستفادة من وفرات الإنتاج الكبير ومزايا التخصص وانعكاس ذلك على رفع مستوى الكفاءة الإنتاجية في صناعات تلك الدول، كما تسعى الدول الصناعية إلى الاستفادة من عوائد الكفاءة الناتجة عن إزالة العوائق المفروضة على الأنشطة الاقتصادية القائمة حيث أن الهياكل الصناعية لهذه الدول عادة ما تتسم بالاستقرار لعقود طويلة حتى تمثل ميزة رئيسية لهيكل الاقتصاد، وبالتالي فإن تغيير هذه الهياكل استجابة لبرامج التكامل يكون لها أثر ايجابي ملموس على الأداء الاقتصادي بوجه عام ويكسبه المزيد من الديناميكية والفعالية

الدول النامية

فهي عادة لا تحقق هذه المكاسب بنفس القدر من الفعالية والديناميكية الاقتصادية التي يوفرها التكامل الاقتصادي الإقليمي، كما أن عوائد الكفاءة تمثل هدف هذه الدول من العملية التكاملية، وذلك بالنظر لحالة التخلف التي تعاني منها، ولا يعتبر الاعتماد على مجرد إلغاء القيود على حركات السلع وعناصر الإنتاج بين مجموعة من الدول النامية الأسلوب الملائم للتكامل لتحقيق التنمية الضرورية، فتحقيق التكامل التنموي يتطلب القيام بما يلزم التنمية المتكاملة بينما . هذه الدول من استثمارات وتنسيقها وتوزيعها فيما بينها على أسس تحقيق التوفيق بين اعتبارات الكفاءة والعدالة حتى لا تتأثر عدد من هذه الدول بجزء من تكاليف التكامل أكبر بكثير من المنافع التي تعود عليه نتيجة التكامل

آثار التكامل الاقتصادي الاقليمي

تعتبر نظرية الاتحاد الجمركي –كما سبق التعرض له- الأداة الرئيسية التي يمكن من خلالها تحليل العلاقة بين التكامل الاقتصادي والرفاهية الاقتصادية ودراسة الآثار المترتبة عن قيام الاتحاد الجمركي، باعتبار أن الاتحاد الجمركي يهيئ الفرصة لتحقيق كل آثار التكامل الاقتصادي المرتبطة بالتغيرات في التوزيع الجغرافي والنوعي للتجارة الخارجية للدول الأعضاء في المشروع التكاملي، رغم أن هذه الآثار تتفاوت بين القوة والضعف تبعا للعلاقة التنافسية أو التكاملية بين الدول الأعضاء للتكاليف النسبية للمنتجات محل التبادل.

الاتحاد الجمركي هو الشكل الذي استحوذ على درجة أكبر من اهتمام الباحثين في تحديد الآثار الاقتصادية الناجمة عن تكوينه والتي يمكن تقسيمها إلى آثار ساكنة أو استاتيكية وآثار ديناميكية.

1- الآثار الساكنة:

تنطوي جميع أشكال التكامل الاقتصادي الإقليمي على تخفيض أو إزالة جميع أشكال القيود التجارية بين الدول الداخلة في المنطقة التكاملية، وهو ما يمكن اعتباره اتجاها نحو حرية التجارة ولكن تلك الحرية تكون بين الدول الأعضاء فقط لذلك يمكن اعتبارها حرية محدودة نتيجة استمرار

الدول الأعضاء في فرض قيود على الواردات من الدول غير الأعضاء الأمر الذي يؤدي إلى تمتع هذه الدول بميزة تنافسية أمام الدول غير الأعضاء، والجدير بالذكر أن الآثار الساكنة لقيام الاتحاد الجمركي تتمثل في أثر التكامل على السعر والكمية ومصدر الواردات وكذلك الرفاهية الاقتصادية وهي تتماثل تماما مع الآثار الناجمة عن إقامة منطقة التجارة الحرة والتي تم التطرق إليها سابقا.

2- الآثار الديناميكية:

إلى جانب الآثار الساكنة للرفاهية نجد أن الدول المكونة للاتحاد الجمركي من المحتمل أن تحصل على العديد من المكاسب الديناميكية العامة نتيجة إلى حدوث تغيرات أساسية في الهيكل الاقتصادي للدولة العضو مع مرور الوقت، وتتكون هذه الآثار من المجموعات التالية:

المجموعة الأولى:

تتعلق بالآثار الناجمة عن اتساع المنافسة داخل الاتحاد الجمركي على الكفاءة الاقتصادية عن الوضع السابق، فالمنافسة حسب بلاسا الذي نجح في بلورة الآثار الناجمة عن اتساع وزيادة حدة المنافسة داخل الإتحاد الجمركي لا تقتصر عن وجود عدد كبير من المنشآت والوحدات الإنتاجية العاملة فعلا داخل الأسواق، وإنما تشير إلى مدى القدرة والرغبة المتوفرة لدى هذه المنشآت والوحدات عند اقتحامها لهذه الأسواق، فالوحدات الإنتاجية المتنافسة قد تختار المنافسة السعرية وقد تختار المنافسة السعرية وقد تختار أيضا شكل المنافسة غير السعرية وهي العملية التي تساهم في تطوير المنتجات القائمة من خلال رفع مستويات جودتها أو إيجاد منتجات جديدة لم تكن موجودة من قبل أو إنتاج منتجات قائمة بتكاليف أقل-أنظر الفصل الأول- من هنا تبرز أهمية اتساع نطاق المنافسة للقضاء على الوحدات الإنتاجية التي لا تتوافر لديها مستويات الكفاءة المطلوبة وتوفير المناخ المناسب للقوى التكنولوجية لتحدث آثارها في تطوير وتحديث العمليات الإنتاجية.
ولكن تكوين الاتحاد الجمركي والتخلص من العوائق التجارية بين الدول الأعضاء يحتم على المنتجين في كل دولة أن يكونوا أكثر كفاءة لكي يواجهوا منافسة المنتجين الآخرين داخل الاتحاد أو الاندماج أو الخروج من نطاق العمل، فهذه المستويات من المنافسة تحفز على التنمية والانتفاع بالتكنولوجيا الجديدة، بالإضافة إلى أنها تولد قوى للضغط على حكومات الدول الأعضاء لإعادة النظر في سياسات الدعم المختلفة التي تقدمها للوحدات الإنتاجية المتعثرة مما يدفع بالوحدات الإنتاجية إلى زيادة كفاءتها الاقتصادية.

المجموعة الثانية:

تتعلق باتساع الاستثمارات داخل الاتحاد، فنتيجة لقيام الاتحاد فإن المنشآت خارج الاتحاد الجمركي تجد أمامها الكثير من العوائق التجارية الأمر الذي يفقدها أسواق كانت متاحة لها قبل الاتحاد، ولكي تتفادى تلك المنشآت هذه العوائق التجارية فإنها تسعى للحصول على تسهيلات للنشاط داخل الاتحاد الجمركي.